

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2004/3
1 March 2004
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA

17-19-03-2004

LIBRARY & DOCUMENTATION SECTION

تقرير

اجتماع فريق الخبراء حول إدماج الأبعاد السكانية في عملية التنمية
شرم الشيخ، مصر، ١٧-١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

موجز

عُقد اجتماع فريق الخبراء حول إدماج الأبعاد السكانية في عملية التنمية في شرم الشيخ، مصر، خلال الفترة من ١٧ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ويتضمن هذا التقرير عرضاً موجزاً للمناقشات التي دارت خلال الاجتماع والتوصيات التي خلص إليها.

وفي إطار موضوع الاجتماع، تناولت المناقشات المحاور التالية: (أ) أوجه الترابط بين السكان والتنمية؛ (ب) عملية الدمج والبيئة الداعمة؛ (ج) السياسات السكانية والتحديات المعاصرة؛ (د) تجارب بعض الدول العربية في مجال دمج القضايا السكانية في عملية التنمية.

وانتهت المناقشات إلى مجموعة من التوصيات شددت على ضرورة الوفاء بالالتزام ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأهمية الشراكة بين الحكومات والقطاعات الخاصة والأهلية، وضرورة إيلاء الأهمية اللازمة للقضايا السكانية في عملية التنمية.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٣-١ مقدمة
		<u>الفصل</u>
٣	٤ أولاً- التوصيات
٥	٣٧-٥ ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة
٥	١١-٦ ألف- محور الترابط بين السكان والتنمية
٧	١٥-١٢ باء- محور عملية الدمج والبيئة الداعمة
٨	٢٤-١٦ جيم- محور السياسات السكانية والتحديات المعاصرة
١٠	٣٧-٢٥ دال- تجارب الدول العربية في دمج القضايا السكانية في عملية التنمية
١٢	٤٣-٣٨ ثالثاً- تنظيم الاجتماع
١٢	٣٨ ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده
١٣	٤٢-٣٩ باء- الافتتاح
١٣	٤٣ جيم- الحضور
١٤	 المرفق- قائمة المشاركين

مقدمة

١- نظمت الإسكوا اجتماع فريق الخبراء حول إدماج الأبعاد السكانية في عملية التنمية ضمن البرنامج الفرعي "مشروع السياسات السكانية في المنطقة العربية" الذي ينفذه فريق عمل السكان والتنمية في الإسكوا بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، لرفع مستوى الكفاءات الوطنية والإقليمية النشطة في مجال السياسات السكانية والتنمية المستدامة.

٢- وقد أعدت مسؤولة فريق السكان والتنمية، السيدة بتول شكوري، ورقة مرجعية تناولت فيها موضوع دمج القضايا السكانية في عملية التنمية وتطرقت إلى أهمية اعتبار الإنسان محوراً للتنمية وإدخال ذلك ضمن مبادئ التخطيط الاستراتيجي للتنمية، بما يتيح زيادة تخصيص الاستثمارات في الإنسان وباعتبار ذلك أحد المواضيع التي أكد أهميتها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤) والدورة الاستثنائية الحادية والعشرون للجمعية العامة (٣٠ حزيران/يونيو - ٢ تموز/يوليو ١٩٩٩) وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (٢٠٠٠)، وجميعها أوصى بضرورة تبني الدول لدمج القضايا السكانية في عملية التنمية باعتباره استراتيجية لتحقيق التوازن بين النمو السكاني المطرد والتنمية المستدامة، لا سيما وأن السياسات الحالية التي تتبعها الحكومات في هذا المجال لا تزال سياسات غير متكاملة وبعيدة عن استيعاب التحديات المعاصرة التي تفرزها التغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٣- ومن أهداف هذا الاجتماع:

- (أ) تعبئة جهود متخذي القرار وتوجيهها نحو دمج قضايا السكان في التنمية باعتباره مسألة استراتيجية يمكن أن تساهم في تخفيف الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على التفاوت الاجتماعي والاقتصادي؛
- (ب) تبادل الخبرات في مجال دمج السياسات السكانية عن طريق عرض التجارب القطرية؛
- (ج) الترويج لقضية الترابط بين السكان والنمو الاقتصادي من خلال عرض الأمثلة المتاحة على الأصعدة الوطنية والدراسات المعاصرة حول هذا الموضوع؛
- (د) حث متخذي القرار على التعامل مع القضايا السكانية، ومنها الفقر والنوع الاجتماعي والمياه والتعليم والصحة والهجرة، بطريقة متكاملة مع سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛
- (هـ) التركيز على أهمية الدور المؤسسي والتشريعي والثقافي في إنجاح عملية الدمج؛
- (و) تعريف متخذي القرار بأهمية إيجاد البيئة الملائمة التي تساعد على تمويل خطط وبرامج التنمية.

أولاً- التوصيات

٤- خلص الاجتماع إلى مجموعة توصيات أجمع المشاركون عليها، وقرروا رفعها إلى الاجتماع السنوي للأمم المتحدة العامين للمجالس الوطنية للسكان الذي كان سيعقد في اليوم التالي بدعوة من جامعة الدول العربية. ومن هذه التوصيات:

(أ) تأكيد أهمية الاستقرار الأمني والسياسي في المنطقة العربية ودوره في تحقيق غايات وأهداف التنمية والسيطرة على النمو السكاني، وتحقيق التقدم النوعي في تطبيق شرعة حقوق الإنسان بجميع أبعادها، والمطالبة بالسلام العادل في المنطقة العربية على طريق تحقيق الاستقرار المنشود؛

(ب) مطالبة الدول المانحة بتنفيذ التزاماتها في هذا المجال تمكينا للحكومات من تطبيق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، لأن ضعف الالتزام الدولي بهذا البرنامج، بعد مرور عشر سنوات على صدوره، أحر بلوغ المؤشرات المطلوبة خلال الفترات الزمنية المحددة، وسبب مزيداً من المصاعب والمشاكل الصحية والتنمية؛

(ج) التركيز على الأهداف الإنمائية للألفية الصادرة بإجماع دولي انطلاقاً من مبادئ حقوق الإنسان الأساسية، والعمل على دمجها في الاستراتيجيات الإنمائية، وربطها بمرجعية تعمل على متابعتها وتوفير المعلومات اللازمة عن تفاصيل تطبيقها؛

(د) دعوة الحكومات العربية إلى الوفاء بالتزاماتها في كل ما يتصل بتطبيق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتلبية احتياجات سكانها في مجالات التنمية والصحة والتعليم والصحة الإنجابية ومواجهة مشكلة الفقر المتنامية؛

(هـ) التشديد على أهمية الشراكة بين الحكومات والقطاعات الأهلية والخاصة في إطار دمج قضايا السكان في التنمية وفي تكوين العناصر البشرية القادرة على التعامل مع هذا الموضوع؛

(و) دعوة الدول العربية إلى إيلاء موضوع الإنماء المتوازن علي صعيد كل قطر اهتماماً خاصاً للحد من التباينات المتزايدة في أوضاع السكان، والتي قد تؤدي إلي زيادة حدة الفقر وتهدد الأمن الاجتماعي والوطني؛

(ز) المطالبة بدمج قضايا السكان في خطط التنمية، بما فيها قضايا النوع الاجتماعي، باعتباره هدفاً استراتيجياً، والمبادرة إلى تحقيق ذلك في الأجل القصير تلبية للاحتياجات الإنمائية والاجتماعية والصحية التي ينص عليها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

(ح) الدعوة إلى الاستفادة المثلى من فرص "النافذة الديمغرافية" لصياغة سياسات اقتصادية تضمن تحويل المدخرات إلى استثمارات في مجال تنمية الموارد البشرية؛

(ط) تعزيز المجالس واللجان الوطنية لسكان في المنطقة العربية وترسيخها على المستوى المؤسسي، بحيث تضطلع بالأدوار المسندة إليها، وخصوصاً في التنسيق، من أجل وحدة موقف الدولة تجاه القضايا المطروحة؛

(ي) تأييد إعلان الرباط للشباب والصحة الإنجابية لعام ٢٠٠٠ الذي اقترن بموافقة وزراء الصحة العرب في اجتماعهم السادس والعشرين، والتوصيات الصادرة عن اللقاء العربي البرلماني للسكان والتنمية، والتي طالبت البرلمانيين بإعادة النظر في التشريعات المعمول بها في بلدانهم وملاءمتها مع متطلبات

برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وسن التشريعات الضرورية التي تتيح دمج قضايا السكان في خطط وبرامج التنمية؛

(ك) مطالبة الحكومات العربية باعتماد سياسات ملائمة للنمو الاقتصادي تسهم في إيجاد فرص العمل والاستثمار في الإنسان، وتؤدي إلى الحد من الهجرة، ولاسيما هجرة الكفاءات الشابة اللازمة لحفظ الثروة البشرية؛

(ل) الدعوة إلى تعديل القوانين المجحفة بحق المرأة، وكل القوانين التي تركز التمييز بين الجنسين؛

(م) تأييد دور الإعلام واعتباره شريكاً أساسياً في نشر ودعم مفاهيم التنمية والعمل على تأسيس كادر إعلامي متخصص بقضايا السكان والتنمية؛

(ن) تعزيز الوعي الوطني بقضايا السكان والتنمية ودمج التربية السكانية في جميع المناهج التعليمية؛

(س) دعوة الدول العربية واللجان والمجالس الوطنية للسكان إلى المشاركة في المنتدى العربي للسكان الذي يأتي إحياءً للذكرى العشرية الأولى لعقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة، ١٩٩٤)، وتفعيل حضورها في هذا اللقاء لعرض الإنجازات التي حققتها في مجال السكان والتنمية والصعوبات والمعوقات التي تواجهها.

ثانياً - مواضيع البحث والمناقشة

٥- ركزت الورقات التي قدمت خلال الاجتماع والمناقشات التي أثيرت حولها على عدة محاور فيما يلي عرض موجز عنها.

ألف - محور الترابط بين السكان والتنمية

١- انعكاسات قضايا السكان والنوع الاجتماعي على الفقر

٦- قدم السيد عبد العزيز فرح ورقة عن انعكاسات قضايا السكان والنوع الاجتماعي على الفقر. وفي هذه الورقة عرض المتحدث لمحددات السكان والنوع الاجتماعي ذات الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة على مستويات الفقر واتجاهاته، وحلل الطبيعة الكمية والنوعية لتلك الانعكاسات استناداً إلى المعطيات والبيانات المتوفرة وانطلاقاً من أهداف خطط العمل الدولية الخاصة بالسكان والتنمية، وخلص إلى أن ظاهرة الفقر تتسع لدى غالبية سكان المنطقة، وإن التباطؤ في بلورة السياسات والبرامج السكانية المناسبة وتفعيلها ودمجها في خطط التنمية واستراتيجيات مكافحة الفقر هو أيضاً من العوامل التي أدت إلى تفاقم هذه الظاهرة.

٢- العلاقة المتبادلة بين التنمية والعدالة والحقوق الإنجابية بما في ذلك حقوق وخدمات الصحة الإنجابية

٧- قدّمت السيدة نجبية عبد الغني ورقة حول العلاقة المتبادلة بين التنمية والعدالة والحقوق الإنجابية وضمنها حقوق وخدمات الصحة الإنجابية. وفي هذه الورقة، تناولت المتحدثة مفاهيم التنمية وعناصر الصحة الإنجابية، والحقوق الاجتماعية عموماً والحقوق الإنجابية خصوصاً، فشرحت العلاقة المتبادلة بين التنمية وهذه الحقوق، مشددة على أن رفاه الإنسان والإنفاق على صحته وتعليمه وتعزيز المساواة بين الجنسين هي الأهداف المرجوة من التنمية والاستثمار الفعال في رأس المال البشري، الذي يدفع بعجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى الأمام، وأن حماية المرأة وتعزيز إسهامها في المجتمع من أهم الإجراءات الكفيلة بتحقيق التنمية الإنسانية وأقلها كلفة في الدول العربية، سواء أتمثل هذا الاستثمار في الصحة أم التعليم أم الدعم الاقتصادي.

٣- الترابط بين قضايا السكان والنمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر

٨- قدم السيد عبد الباسط عبد المعطي ورقة حول التشابك والعلاقة بين المتغيرات السكانية والنمو الاقتصادي ومواجهة الفقر. وفي هذه الورقة، أكد المتحدث أن متغيرات أساسية متشابكة ولدت أنماط الخصوبة في البلدان العربية وأدت إلى عبور بعضها إلى ما بعد التحول الديمغرافي بينما لا يزال بعضها الآخر في طور هذا التحول. ومن أبرز هذه المتغيرات الفقر المجتمعي وما يجسده من نواقص في التعليم ونوعية الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية، وخاصة بالنسبة إلى المرأة العربية، وارتباط خصوبتها بتعليمها وحالتها الصحية ووضع أسرتها الاجتماعي والاقتصادي. واعتبر أنه بالرغم من الإنجازات التي حققتها الدول العربية في مجالات خفض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة ووفيات الرضع ووفيات الأمهات، وتحقيق التعليم الابتدائي الشامل وخفض الأمية، لا تزال هناك تحديات بحاجة إلى متابعة، منها تمكين السكان من التعليم واكتساب المعرفة، وتوفير خدمات الصحة الإنجابية، وتوسيع فرص العمل عبر الاستثمار المنتج، وهكذا تنهياً الدول العربية للاستفادة من الفرصة السكانية التي يتيحها تزايد القوى العاملة. وأشار إلى أن التغيير السكاني والنمو الاقتصادي ومواجهة الفقر ثلاث عمليات تنموية متداخلة، تحدد أنماط تفاعلها متغيرات اجتماعية واقتصادية عديدة منها تكافؤ الفرص والحكم السليم القائم على المشاركة والديمقراطية واللامركزية، وتمكين المرأة والالتزام الجدي بمقررات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٤- النافذة الديمغرافية وهجرة العمل العربية

٩- قدم السيد خالد لوحيشي عرضاً حول النافذة الديمغرافية وهجرة العمل العربية. وفي هذه الورقة عرض المتحدث للفرص التي تتيحها النافذة الديمغرافية وهجرة العمل، والتي من شأنها، إن توفرت الشروط اللازمة، أن تسهم في تحقيق النقلة التنموية في البلدان العربية. وانطلق في بحثه من مسلمة تعتبر أن رأس المال البشري في المنطقة العربية هو المورد الرئيسي لإحداث النهضة التنموية، فمن المتوقع خلال الفترات المقبلة وباستمرار المعدلات الحالية للمتغيرات الديمغرافية ومحدداتها الدولية والإقليمية، أن يتنامى الرصيد البشري المؤهل للهجرة، ومن المتوقع كذلك ارتفاع معدلات نمو السكان الناشطين اقتصادياً وتراجع نسب الفئات المعالة وانفتاح النافذة الديمغرافية في غالبية الدول العربية والمرسلة للعمالة خصوصاً. وهذه التحولات تطرح تحديات وفرصاً مستجدة تستلزم جهوداً مكثفة لاستشراف تداعياتها واستتباط أسس وآليات لمواجهة التحديات والاستفادة من الفرص.

٥- تمكين المرأة العربية: الفرص والتحديات

١٠- قدمت السيدة ميساء الشامسي ورقة حول تمكين المرأة العربية: الفرص والتحديات. وفي هذه الورقة، تناولت المتحدثة العلاقة بين تمكين المرأة والسكان والتنمية، وهي علاقة أكدت عليها جميع المؤتمرات الدولية والأهداف الإنمائية للألفية، وأشار إليها تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢. كما استعرضت السمات العامة لوضع المرأة الراهن في العالم العربي باعتبارها المدخل العلمي للوقوف على التحديات والفرص المعنية بتمكين المرأة في المنطقة وأهمها التعليم والعمل ومعدل الخصوبة.

١١- وأشارت إلى النقص اللافت الذي تعاني منه المنطقة العربية في تمكين المرأة، بحيث تحلّ في المرتبة ما قبل الأخيرة بين مناطق العالم حسب مؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتمكين المرأة؛ والتحديات التي تواجه المرأة العربية وتختلف بحكم التأثيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ والفرص المتاحة للتغلب على التحديات ومن ثم تمكين المرأة وتعزيز دورها في الحياة العامة، وأهمها الالتزام بالاتفاقيات الدولية الخاصة بتمكين المرأة، والقضاء على التمييز ضدها، واستكشاف الفرص المتاحة في التحولات العالمية لتنمية المرأة، والبحث في الدساتير العربية وجوانب الثقافة العربية الإسلامية عن العناصر التي تعزز حقوق المرأة وتساهم في تمكينها وتنميتها.

باء- محور عملية الدمج والبيئة الداعمة

١- المراحل الأساسية ومسوغات الدمج

١٢- قدمت السيدة بتينا ماس ورقة حول المراحل الأساسية ومسوغات الدمج. وفي هذه الورقة، تناولت المتحدثة الأسس النظرية والتطبيقية لعملية دمج القضايا السكانية في التنمية، بدراسة واقعية لتطور السياسة السكانية في اليمن والتباين بين الوثيقة المعلنة أو الرسمية للسياسة السكانية وتطبيقها على الأرض. فمع أن السياسة الوطنية في اليمن تراعي مبادئ وتوصيات المؤتمرات الدولية والأهداف الإنمائية للألفية، لا يزال تحقيق هذه الأهداف بطيئاً. والسبب الأساسي في ذلك انعدام الالتزام التام على المستويين الوطني والمحلي، والعوائق المادية والبشرية والتقنية التي من شأنها إبطاء عملية رفع المستوى المعيشي.

١٣- واقتُرحت إطاراً نظرياً وآليات لعملية الدمج ابتداءً من مراحل الإعداد والصياغة والتفعيل ثم المتابعة والتقييم، وحددت الشروط اللازمة لضمان فعالية هذه العملية، ومنها التخطيط والتنفيذ الوافيين، والالتزام السياسي، واستيفاء الاعتبارات القانونية والثقافية، واعتماد نهج الحق في التنمية، ومشاركة كافة الجهات المعنية، وبناء وتطوير القدرات، والإعلام والتوعية، وتطوير نظم المعلومات ووضع المؤشرات القياسية اللازمة.

٢- أهمية التشريعات والقوانين في دمج القضايا السكانية في التنمية

١٤- قدمت السيدة شهيرة عبد الحميد ورقة حول دور التشريعات والقوانين في دمج القضايا السكانية في التنمية انطلاقاً من ضرورة دعم الأهداف والسياسات السكانية بتشريعات توجهها وتؤكد تنفيذها السليم، وتوفير المناخ السياسي الملائم والبيئة القانونية الداعمة لهذه السياسات. وحاولت المتحدثة إجراء مقارنة بين السياسات السكانية والتشريعات ذات الصلة في أربع دول عربية، فأوضحت أهمية القوانين في دمج

القضايا السكانية في التنمية لتطرح بعد ذلك إطارا نظريا للمحاور الستة الأساسية الواجب توفرها لتحقيق أهداف السياسة السكانية وهي: محور الحقوق والقضايا الاجتماعية، ومحور الحقوق والقضايا الاقتصادية، ومحور الحقوق والأمن الغذائي والبيئي، ومحور الحقوق والقضايا الديمغرافية، ومحور الحقوق والتعايش السلمي والثقافي، ومحور الحقوق السياسية وتنظيم الحكم والتشريع.

١٥- وأوضحت أن وضع السياسات السكانية يرتبط بنظم الحكم السليم ومؤشرات التنمية والقضايا السكانية والمحاور الستة الأتفة الذكر. فالسياسة التي لا يسندها تشريع تكون عرضة للتحايل أو التهميش، ولذلك لا بد من أن تكون محمية بقوة القانون، وهذا القانون يجب أن يعبر عن احتياجات الإنسان ويكون هدفه تأسيس نظام ديمقراطي. ومن هذا المنطلق وهذا الفهم للعلاقة بين نظم الحكم السليم والقضايا السكانية والتنمية والتشريع، خلصت المتحدثة إلى اقتراح أهم التشريعات التي يجب توفيرها على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والديمغرافي والثقافي والبيئي والسياسي وتمكين المرأة لضمان دمج القضايا السكانية في التنمية.

جيم - محور السياسات السكانية والتحديات المعاصرة

١- تجربة مصر

١٦- عرض معالي السيد محمد عوض تاج الدين، وزير الصحة والسكان في مصر، ملخصا عن الوضع السكاني في مصر والجهود التي تبذلها الدولة في إطار استراتيجيات وبرامج السياسة القومية للسكان. فتناول المؤشرات السكانية الأساسية وتطورها منذ الثمانينات، وأبرزها النمو السكاني السريع والكبير والتحديات التي يواجهها المجتمع المصري في تخفيض هذا النمو، من عادات وتقاليد وغياب الوعي بقضايا السكان وعدم تفعيل بعض القوانين المتعلقة بالزواج.

١٧- كما تناول التوجهات والأهداف الأساسية للسياسة والاستراتيجيات القومية للسكان بالإضافة إلى أهم التدخلات وأبرزها تفعيل دور المجلس القومي للسكان، ودمج القضايا السكانية كالصحة الإنجابية في المناهج الرسمية، والدعم المادي والسياسي والمعنوي، ونشر الوعي عن طريق تثقيف رجال الدين وتلبية احتياجات الفئات الفقيرة، والتركيز على تمكين المرأة، وتعزيز آليات ونظم تقديم الخدمات الطبية وخاصة خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

١٨- وتحدث كذلك عن فعالية برنامج تنظيم الأسرة في مصر مستشهدا بالتطور الإيجابي للمؤشرات السكانية والصحية، ومنها معدلات النمو والمواليد والخصوبة ووفيات الأطفال، والعوائد الاجتماعية والاقتصادية التي نتجت من الاستثمار في هذا البرنامج.

٢- السياسات والبرامج السكانية وحقوق الإنسان

١٩- قدم السيد أمين مدني الممثل الإقليمي لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ورقة حول السياسات والبرامج السكانية وحقوق الإنسان. وفي هذه الورقة، انطلق المتحدث من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٨٤ الذي جاء فيه "يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق"، والعديد من العهود والمواثيق الدولية التي أكدت المساواة في حقوق البشر المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإعلان الحق في التنمية لعام ١٩٨٦، وتقرير الفريق العامل المعني بالحق في التنمية

عام ١٩٩٥ الذي أكد أن جميع البشر هم المستفيدون من التنمية وليسوا فقط أهدافا لها، وصولاً إلى مؤتمرات القمة التي عقدت في التسعينات وسعت إلى تحويل النظرة الاقتصادية الضيقة للتنمية إلى مفهوم شامل يكون تعزيز حقوق الإنسان ركيزة مهمة فيه.

٢٠- وأشار إلى أن مسألة دمج حقوق الإنسان في التنمية تطورت من خلال حق الإنسان القانوني في العيش بكرامة، وأن على الدول الوفاء بالتزاماتها تجاه هذا الحق، وأن دمج حقوق الإنسان في التنمية يشترط عدة مقتضيات أهمها المساواة والتمكين، والمساهمة والمساواة والعدالة وعدم التمييز .

٢١- وعرض كذلك أبرز الآليات التي استخدمها المجتمع الدولي لدمج البرامج السكانية في التنمية واعتماد نهج الحق أساساً لها، ومنها تقارير التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، واستراتيجيات الحد من الفقر، واللجان التعاهدية والإجراءات الخاصة المنبثقة من الجهود المعنية بحقوق الإنسان، والتقييم القطري المشترك لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتطرق أيضاً إلى حقوق الإنسان وسياسات التنمية المستدامة في الدول العربية، والتي كما ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية الأخيرين، لا تزال تستلزم المزيد من الاهتمام والالتزام وخاصة في مجال احترام الحقوق والحريات الشخصية وتعزيز مشاركة قاعدة عريضة من المواطنين في الشؤون السياسية والاقتصادية، باعتبارهما من ركائز الحكم السليم المحقق للتنمية الإنسانية.

٣- السياسات السكانية وألويات الإنفاق الاستثماري

٢٢- قدم السيد أحمد عبد الناظر ورقة حول السياسات السكانية وألويات الإنفاق الاستثماري. وفي هذه الورقة، أشار المتحدث إلى أهمية دمج القضايا السكانية في التوجه التنموي الشامل للعالم والدول، مؤكداً على ضرورة تنمية العنصر البشري، كما أشار إلى رهانات التنمية والسياسات السكانية في العالم والدول النامية وضمنها الدول العربية.

٢٣- وتناول أيضاً الاستثمار في القضايا السكانية باعتباره ضرورة لتفعيل حقوق الأفراد والمجموعات، وكذلك استثماراً اقتصادياً مجدياً ومربحاً، فتطرق إلى قطاع الصحة وخاصة صحة المرأة والأمومة الآمنة انطلاقاً من تحليل مؤشرات صحة الأم ونسب وفيات الأمهات واعتلالهن في البلدان الفقيرة والنامية ومنها البلدان العربية. واختتم العرض بجملة من التوصيات بشأن تدعيم الاستثمار الوطني والدولي في مجال الأمومة الآمنة والسياسات السكانية عموماً.

٤- السياسات السكانية وأزمة المياه في المنطقة العربية

٢٤- قدمت السيدة نازي رودي فهيمي، بمشاركة السيدة مها العدوي، ورقة حول السياسات السكانية وأزمة المياه في المنطقة العربية. وفي هذه الورقة، تناولت المتحدثات النمو السكاني وندرة المياه في العالم العربي، فتطرقت إلى نقص المياه العذبة في المنطقة وأثره على حياة الناس والتحديات التي تواجه البلدان العربية في مواجهة الطلب المتزايد لسكانها على المياه الآمنة. كما تطرقت إلى الاتجاهات السكانية في المنطقة والخيارات والاستراتيجيات المتاحة للبلدان العربية في إدارة إمداداتها النادرة من المياه العذبة، وأهمية إدارة الطلب من خلال حفظ المياه واستخدام تكنولوجيات ذات كفاءة، ووسائل تخفيف الضغط الطويل الأجل على

المياه بتخفيف سرعة النمو السكاني وتحسين خدمات الصحة الإنجابية مما يمكن أن يساهم في تحقيق التنمية المستدامة المنصفة اجتماعياً.

دال - تجارب الدول العربية في دمج القضايا السكانية في عملية التنمية

١- تجربة الأردن

٢٥- قدم السيد زهير الكايد ورقة عن تجربة الأردن في دمج القضايا السكانية في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ففي الأردن، دُمج المكوّن السكاني ضمن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٩-٢٠٠٣)، وشاركت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للسكان في إعداد خطة التنمية لقطاع العمل والقوى العاملة، وصيغت أهداف الاستراتيجية الوطنية للسكان بمحاورها الأربعة الرئيسية وأهداف الخطة التنفيذية بحيث تأتي متوافقة ومتكاملة مع الأهداف القطاعية الواردة في خطة التنمية. فالاستراتيجية الوطنية للسكان في الأردن تشمل على خطة تنفيذية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ تتناول ثلاثة محاور رئيسية هي: الصحة الإنجابية، والعدالة والإنصاف بين الجنسين وتمكين المرأة، والسكان والتنمية المستدامة.

٢٦- واستعرض المتحدث بإيجاز الإجراءات المتخذة لتحقيق عملية التكامل بين الاستراتيجية الوطنية للسكان من خلال خططها التنفيذية (٢٠٠١-٢٠٠٣) وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٩-٢٠٠٣) من خلال التركيز على المشاريع والبرامج في مختلف القطاعات ومحاور الإستراتيجية الوطنية بما فيها الصحة الإنجابية وغيرها من الخدمات والموارد والبيئة والإعلام والاتصال السكاني. كما وصف آليات التنسيق والتكامل المؤسسي والوظيفي لدمج الصحة الإنجابية وقضايا الجنسين في عملية التنمية المستدامة على المستوى التنفيذي من خلال نماذج تطبيقية وعلى مستوى إعداد البرامج وتحديد الشركاء وأدوارهم.

٢- تجربة الكويت

٢٧- قدم السيد حمد مناور ورقة عن تطور الاحتياجات البشرية والتنمية في المجتمع الكويتي، فهذا التطور كان أسرع من تطور الخصائص السكانية للمواطنين الكويتيين مما خلق فجوة بشرية بين أعداد السكان الأصليين وأعداد الوافدين، وساهم في فهم أعمق لواقع المتغير السكاني في عملية التنمية، وطور فكرة التنمية في الكويت حول أهمية العنصر البشري، بعيداً عن النظرة الاقتصادية الضيقة للتنمية المعتمدة على عوائد النفط.

٢٨- وأشار المتحدث إلى أن الكويت تبنت مفهوم التنمية البشرية باعتباره مفهوماً محورياً للتنمية من خلال خطة التنمية للفترتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ و ٢٠٠٥-٢٠٠٦. ومن أهم أهدافها تطوير الخصائص التعليمية والمهنية للسكان، وتعديل التركيبة السكانية، وحل مشاكل سوق العمل، ورفع معدل النمو وزيادة معدلات الاستثمار، وتطوير نظم الرعاية الاجتماعية، والاهتمام بتنمية المرأة والطفولة والشباب، والحفاظ على البيئة.

٢٩- وأوضح المتحدث أيضاً أن أهم التحديات التي تواجه عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الكويت هو ضعف القدرة على توظيف الخصائص التعليمية الجيدة للقوى العاملة الكويتية، إذ إن الطلب على العمالة في الاقتصاد يميل أكثر نحو العمالة غير الماهرة، مما يحدّ فرص العمل لحاملي التخصصات المهنية

ويضرب بوضع الإنتاجية الاجتماعية، مع أن المجتمع الكويتي يمتلك الإمكانيات اللازمة للتفاعل الإيجابي مع توجهات تنمية أكثر دينامية.

٣٠- ومن استعراض المؤشرات السكانية في الكويت، يتبين أن الاهتمام بالمتغيرات السكانية لا يزال نتيجة جانبية للارتقاء بنوعية الحياة وبناء مجتمع الرفاه، وليس نتيجة لعملية تنمية متكاملة تجمع بين ما تحقق على الصعيد البشري وعملية التنمية. ولمعالجة هذا الضعف، تسعى وزارة التخطيط إلى تشكيل لجنة وطنية للسياسات السكانية في الكويت بمشاركة جميع قطاعات الدولة وممثلي المجتمع المدني وبالتعاون مع مؤسسات البحث العلمي والمنظمات الدولية، وذلك ضمن إطار علمي وديمقراطي وانفتاح ثقافي لدمج المتغيرات السكانية في عملية التنمية.

٣- تجربة المغرب

٣١- قدم السيد عبد العزيز أجيلو ورقة عن تجربة المغرب في دمج الأبعاد السكانية في عملية التنمية، فعرض للوضع الديمغرافي في المغرب خلال الستينات والسبعينات والتي خلقت وعياً مبكراً بانعكاسات النمو المتزايد للمكون الديمغرافي على مسار التنمية تمثل بوضع برامج تنمية تستهدف تحسين عيش ورفاه السكان مع مراعاة البعد السكاني، وتركز على جوانب معيشية أساسية منها مكافحة الفقر وصحة الأم والطفل وسلامة البيئة والتربية السكانية ووضع المرأة. كما عرض للإطار المؤسسي لوضع السياسات والبرامج السكانية، حيث استحدثت اللجنة العليا للسكان التي تقضي مهمتها بدراسة العلاقات بين السياسة السكانية والسياسة الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الوطني والجهوي، وتتبع تنفيذ إنجازات البرامج السكانية بالتنسيق مع الجهات المختلفة.

٣٢- وعرض كذلك لتطور المؤشرات السكانية الخاصة بتقييم السياسات والبرامج السكانية منذ بداية الستينات، والتي شهدت تحسناً ملموساً على جميع المستويات.

٤- تجربة الجمهورية العربية السورية

٣٣- قدم السيد عصام الشيخ أوغلي ورقة عن تطور المتغيرات السكانية في خطط التنمية في الجمهورية العربية السورية، فعرض لواقع المتغيرات السكانية خلال الفترة ١٩٦٠-٢٠٠٥ ثم المراحل التي مر بها تطوّر دمج هذه المتغيرات في خطط التنمية ابتداء بالخطّة الخمسية الخامسة للفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ والتي كانت أول خطة يؤخذ فيها مباشرة بالعامل السكاني في تقدير احتياجات المحافظات والمناطق الحضرية والريفية. وهكذا ظهرت بوضوح العلاقة المتبادلة بين العامل السكاني والتنمية الاقتصادية، كما ظهر حجم التحديات التي يواجهها المجتمع والمتمثلة في تلبية احتياجات السكان المتزايدة من الخدمات وتأمين فرص العمل للأعداد المتزايدة من السكان الداخلين إلى سوق العمل سنوياً.

٣٤- وإزاء أهمية العامل السكاني في خطط التنمية، أنشأت هيئة تخطيط الدولة في عام ١٩٨٥ مديرية تختص بتخطيط السكان والقوى العاملة، مهمتها العمل على دمج المتغيرات الديمغرافية في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإجراء الدراسات المتخصصة حول الواقع السكاني وعلاقته بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، واقتراح السياسات السكانية. وتوالى اهتمام المخططين بدمج العوامل السكانية بتشكيل لجنة دائمة للسكان في عام ١٩٨٦، وتنفيذ مشروع السياسة السكانية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة

للسكان والمؤتمر الوطني للسكان في عام ٢٠٠١، وإقرار الاستراتيجية الوطنية للسكان للفترة ٢٠٠١-٢٠٢٠، التي استهدفت المواءمة بين النمو السكاني والنمو الاجتماعي والاقتصادي، وركزت على تحسين الخدمات الصحية والصحة الإنجابية، وتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة، ودعم الشباب والاهتمام بقضاياهم.

٣٥- وخلص المتحدث إلى القول إن الجمهورية العربية السورية قد تعاملت مع القضايا السكانية ودمج البعد السكاني في خطط التنمية خلال العقدين الماضيين بطريقة عملية وفعالة رغم عدم وجود سياسة سكانية معلنة. وكان لذلك انعكاسات على الواقع السكاني وواقع المتغيرات السكانية، وهذا ما أكدته التقرير الوطني حول التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الصادر عن الجمهورية العربية السورية في عام ٢٠٠٣، إذ بين التطور الإيجابي الذي أحرز في المتغيرات السكانية في العقد الماضي والتوجهات المستقبلية المعتمدة حتى عام ٢٠١٥، وذلك نتيجة لتفعيل دمج المتغيرات السكانية في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسعي إلى تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٥- تجربة اليمن

٣٦- قدم السيد عبد الرحمن التهامي ورقة عن تجربة اليمن في مجال دمج القضايا السكانية في عملية التنمية والتي تجلت على عدة مستويات: المستوى المؤسسي أي المجلس الوطني للسكان واللجان المتخصصة في الحكومة والبرلمان، والمستوى الوثائقي والتشاورى أي الوثائق والاستراتيجيات والدراسات الوطنية، والمستوى التنفيذي للمشاريع المتصلة بالسكان، ومجالات الدعم الدولي. وتحدث عن "دليل إدماج أهداف السياسة السكانية في خطط التنمية" الذي أعد بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبمشاركة جميع الوزارات والقطاعات المعنية وممثلين عن المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة في اليمن، وسيجري التدريب عليه في عام ٢٠٠٤ ليصار إلى تنفيذ عملية الدمج في إطار الخطة الخمسية المقبلة.

٦- تجربة السودان

٣٧- تحدث السيد إبراهيم أحمد إبراهيم عن تجربة السودان التي حاولت الأخذ بكافة القضايا المتعلقة بتكامل السياسات السكانية مع التنمية وتوجت بإعلان الاستراتيجية القومية الشاملة ١٩٩٢-٢٠٠٢. وتناول المتحدث الإطار الفكري للسياسة السكانية في السودان وتوافق أهدافها مع الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة في مجالات الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والنمو الاقتصادي والحد من الفقر، وفي الإجراءات المتخذة للحد من الهجرة ومشاكل التحضر واللجوء السياسي. وخلص إلى القول إنه بالرغم من المساعي المبذولة لاستيعاب المتغيرات والاعتبارات السكانية في عملية التنمية، لا يزال الدمج ضعيفاً وبحاجة إلى مزيد من الدعم على الصعيدين الفني والمادي.

ثالثاً- تنظيم الاجتماع

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

٣٨- عقد اجتماع فريق الخبراء حول إدماج الأبعاد السكانية في عملية التنمية في شرم الشيخ، مصر، خلال الفترة من ١٧ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

باء- الافتتاح

٣٩- عقد الاجتماع برعاية معالي السيد محمد عوض تاج الدين، وزير السكان والصحة في جمهورية مصر العربية، الذي تضمنت مداخلته عرضاً للوضع السكاني في مصر والجهود التي تبذلها الدولة في إطار استراتيجيات وبرامج السياسة القومية للسكان.

٤٠- وألقى السيد عقيل عقيل، رئيس شعبة التنمية الاجتماعية، كلمة السيدة مرفت تلاوي، الأمين التنفيذي للإسكوا. وفي هذه الكلمة، أشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى أن ضعف قدرة الدول العربية على الاستفادة الكاملة من عوائد الاستثمار في العقود الماضية مرده إلى التزايد العددي والتردي النوعي للسكان، وعدم الاهتمام الكافي بقضاياهم، وانشغال الحكومات بالأولويات الاقتصادية على الأولويات الإنسانية، واعتمادها على إجراءات تفتقر إلى الشمولية، بحيث لا يمكن بواسطتها استيعاب التحديات التي تفرزها التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن أهم هذه التحديات انخفاض كفاءة الاستثمارات المحلية والإقليمية، وظاهرة العولمة، وانتشار الأوبئة والأمراض والحروب، ونقص الموارد. وأشار كذلك إلى أن الدول العربية على عتبة فرصة جديدة لتحقيق تغيير إيجابي عن طريق "الهدية الديمغرافية" التي يوفرها انخفاض معدل الخصوبة الكلية وازدياد أعداد الشباب في سن العمل مما يعكس انخفاضاً على معدل الإعاقة وزيادة في معدلات الادخار والاستثمار، ويسرع عملية النمو الاقتصادي.

٤١- وألقى السيد فيصل عبد القادر محمد، الممثل المقيم لصندوق الأمم المتحدة للسكان في جمهورية مصر العربية كلمة الصندوق، فأشار إلى أن تزايد الاهتمام بالبعد السكاني، باعتباره جزءاً أصيلاً من العملية التنموية، نتاج لتجارب كثيرة واكبت تطور مفهوم التنمية ابتداءً من المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وصولاً إلى مؤتمر قمة الأفلية، وأكدت محورية الإنسان وأهميته في استراتيجيات التنمية والحد من الفقر. كما أشار إلى التحديات التي تفرضها الزيادة السكانية العالية في المنطقة العربية والتي تؤدي في معظم الأحيان إلى تهميش العديد من الفئات الاجتماعية واتساع رقعة الفقر وتردي الظروف المعيشية والبيئية.

٤٢- وألقى السيد خالد لوحيشي، مدير إدارة السياسات السكانية في جامعة الدول العربية، كلمة، فنوّه بالتعاون والشراكة القائمة بين الإسكوا وجامعة الدول العربية في المجالات السكانية والذي توج أخيراً بالتحضير للمنتدى العربي للسكان الذي يُعقد في إطار التقييم العشري لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. كما تحدث عن فوائد دمج الأبعاد السكانية في السياسات التنموية، وخاصة بالنسبة إلى مردود راس المال البشري الذي يعتبر ركيزة أساسية لتجدد القوى العاملة وبالتالي لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وتخفيف أعباء الإعاقة والحد من الفقر وتحسين الخدمات الاجتماعية بمختلف أشكالها. وتطرق إلى العوائق التي تمنع الحكومات من تطبيق هذا الدمج، وأهمها غياب الوعي اللازم، وتحكم الرؤية الجزئية بالتخطيط لقطاعات التنمية المختلفة، والنقص في الكوادر البشرية المؤهلة لعملية التخطيط المتكامل، والافتقار إلى البيانات والمؤشرات الضرورية لضمان نجاح هذا الدمج وتنفيذه ومتابعته وتقويته.

جيم- الحضور

٤٣- نفذ هذا الاجتماع بالتنسيق مع جامعة الدول العربية ومكتب فريق المساندة الفنية للدول العربية وأوروبا والمكاتب التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في بعض الدول العربية، ومشاركة خبراء من دول أعضاء في الإسكوا ودول عربية أخرى أعضاء في الأمم المتحدة وغير أعضاء في الإسكوا، بالإضافة إلى خبراء إقليميين ودوليين آخرين. وترد قائمة المشاركين في مرفق هذا التقرير.

المرفق (*)

قائمة المشاركين

ألف - الدول العربية

السيدة أمينة عبد الله محمد
مدير إدارة التدريب
وزارة الصحة
هاتف: ٩٧٣-١٧-٢٧٦٩٤٠
فاكس: ٩٧٣-١٧-٢٥٢٠٠١
بريد إلكتروني: ot@health.gov.bh
تونس

السيد أحمد عبد الناظر
مدير
مركز البحوث حول الصحة الإنجابية
الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري
هاتف: ٢١٦-١-٧١٦٨٧٣/٧١٢٢٠٠
فاكس: ٢١٦-١-٧١٢٣٠٠
بريد إلكتروني: ahmed.abdennadher@rms.tn

الجمهورية العربية السورية

السيد عصام الشيخ أوغلي
مدير تخطيط السكان والقوى العاملة ومقرر اللجنة الوطنية
للسكان
هيئة تخطيط الدولة
رئاسة مجلس الوزراء
هاتف: ٩٦٣-١١-٥١٢٩٣٧٦
فاكس: ٩٦٣-١١-٥١٢١٤١٥
بريد إلكتروني: spc@mail.sy

السيدة فيروز نصر
مديرة الإعلام التنموي
الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون
ص.ب.: ٦٧٩٣
حبايل، ٠٩٣/٦١٧٧٢٠
هاتف: ٩٦٣-١١-٢٤٥٠٩٥٠
فاكس: ٩٦٣-١١-٢٤٥٠٩٥٠

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد زهير الكايد
الأمين العام
المجلس الأعلى للسكان
هاتف: ٩٦٢-٦-٥٥٢٣٥٧٤
فاكس: ٩٦٢-٦-٥٥١٩٢١٠
بريد إلكتروني: zuhair@johud.org.jo

السيد عبد الرحيم المعاينة
مسؤول برامج
الأمانة العامة
المجلس الأعلى للسكان
هاتف: ٩٦٢-٦-٥٥٦٠٧٤١
فاكس: ٩٦٢-٦-٥٥١٩٢١٠
بريد إلكتروني: hpc@johud.org.jo

مملكة البحرين

الدكتور عبد العزيز يوسف حمزة
وكيل وزارة الصحة
هاتف: ٩٧٣-١٧-٢٧٩٨٩٦/٢٥٢٧٥٥
فاكس: ٩٧٣-١٧-٢٧٠٠٤٤
بريد إلكتروني: ahamza@health.gov.bh

السيدة شماء محمد الدوسري
رئيسة الخدمات الإدارية
مكتب وكيل الوزارة
وزارة الصحة
هاتف: ٩٧٣-١٧-٢٧٩٨٩٦
فاكس: ٩٧٣-١٧-٢٧٠٠٤٤
بريد إلكتروني: sdossari@health.gov.bh

السودان

السيد إبراهيم أحمد إبراهيم

مدير

الإدارة العامة للتخطيط والبحوث

وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية

هاتف: ٧٧٦١٢٧-١١-٢٤٩

فاكس: ٧٧٦١٠١-١١-٢٤٩

بريد إلكتروني: ibrahimaibrahim@hotmail.com

السيد إبراهيم علي هاشم السادة

مدير إدارة التخطيط الاجتماعي

مجلس التخطيط

هاتف: ١٠٨٤٥-٤-٩٧٤

فاكس: ٤٢٥٥٥٥-٤-٩٧٤

بريد إلكتروني: sabny@planning.gov.qa

السيدة محاسن عبد الله عبد الكريم

مدير مركز دراسات وبرامج الفقر

وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية

هاتف: ٧٧٦١٢٧/٧٧٤٦٢٧-١١-٢٤٩

فاكس: ٧٧٦١٠١/٧٧٥٣١٣-١١-٢٤٩

بريد إلكتروني: presudan@hotmail.com

دولة الكويت

السيد حمد مناور حبيب مناور

الوكيل المساعد

قطاع شؤون الخطط والمتابعة

وزارة التخطيط

هاتف: ٢٤٣٣٠٤٦١-٢٤٥

فاكس: ٩٦٦٤٤٥٢-٩٦٥

بريد إلكتروني: hvfh@hotmail.com

جمهورية العراق

السيد زكي عبد الوهاب محمد الجادر

خبير

وزارة التخطيط

دائرة تخطيط القوى العاملة

هاتف: ٨٨٢٤٥٨٦-١-٩٦٤

سلطنة عمان

السيدة أمينة بنت حمدان الحمدان

مدير دائرة تنمية الموارد البشرية

وزارة الاقتصاد الوطني

هاتف: ٤٨٨٢-٦٠-٩٦٨

فاكس: ٦٩٨٩٠٧-٦٩٨

بريد إلكتروني: aminaalhamdan@hotmail.com

الجمهورية اللبنانية

السيد مروان حوري

خبير أخصائي

اللجنة الوطنية الدائمة للسكان

وزارة الشؤون الاجتماعية

هاتف: ٦١٢٨٧٠-١-٩٦١/٨٧٨٨٧٧-٣-٩٦١

فاكس: ٦١١٢٤٢-١-٩٦١

بريد إلكتروني: mnhouri@inco.com.lb

السيدة سوسن بنت داوود اللواتيا

أخصائي إحصاء

المكتب الفني للجنة الوطنية للسكان

وزارة الاقتصاد الوطني

هاتف: ٦٩٥١٦٩-٦٩٨

فاكس: ٦٩٥١٦٩-٦٩٨

بريد إلكتروني: sawsan1993@hotmail.com

السيدة مريانا الخياط صبور

رئيسة دائرة العلاقات العامة والمؤتمرات وأمينة سر

اللجنة الوطنية الدائمة للسكان

وزارة الشؤون الاجتماعية

هاتف: ٦١٢٨٥٠-١-٩٦١/٤٥٠٨٠١-٣-٩٦١

فاكس: ٦١١٢٤٥-١-٩٦١

بريد إلكتروني: drmariana@hotmail.com

جمهورية مصر العربية

معالي الدكتور محمد عوض تاج الدين
وزير الصحة والسكان
جمهورية مصر العربية
هاتف: ٧٩٥٤٥٨٦-٢٠٢
فاكس: ٧٩٥٣٩٦٦-٢٠٢

اللواء أبو بكر محمد حسن النحيف
أمين عام
المجلس القومي للسكان
هاتف: ٥٢٤٠٢١٩-٢٠٢
فاكس: ٥٢٤٠٤٢٥-٢٠٢

السيدة صفاء الباز
مساعد معالي وزير الصحة والسكان
لشؤون المجلس القومي للسكان
هاتف: ٧٩٥٤٥٨٦-٢٠٢
فاكس: ٧٩٥٣٩٦٦-٢٠٢

المغرب

السيد عزيز أجبيلو
رئيس السكرتارية التقنية للجنة العليا للسكان
ومدير مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية
المندوبة السامية للتخطيط
هاتف: ٣٧-٧٧٤٢٦٣-٢١٢
فاكس: ٣٧-٦٨١٩٢٧-٢١٢
بريد إلكتروني: ajbilou@CERED.gov.ma
ajbilou@yahoo.com

المملكة العربية السعودية

السيد فهد بن عبد العزيز الفهيد
مدير إدارة الإحصاءات السكانية والحيوية
مصلحة الإحصاءات العامة
هاتف: ٤١٢٣٨٥٠-١-٩٦٦
فاكس: ٤٠٥٩٤٩٣-١-٩٦٦
بريد إلكتروني: ahnrd@hotmail.com

السيد فهد بن محمد المقرن
أخصائي إحصاء
إدارة الإحصاءات السكانية والحيوية
مصلحة الإحصاءات العامة
هاتف: ٤١٢٣٨٥٠-١-٩٦٦
فاكس: ٤٠٥٩٤٩٣-١-٩٦٦

الجمهورية اليمنية

السيد نجيب محمد بكير
وكيل مساعد قطاع خطط وبرامج التنمية المحلية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
هاتف: ٢٣٩٦٧٨-١-٩٦٧
فاكس: ٢٥٠١٠٩-١-٩٦٧
بريد إلكتروني: najeeb-bokir@hotmail.com

السيد أمين معروف الجند
الأمين العام
المجلس الوطني للسكان
رئاسة الوزراء

هاتف: ٢٢٨٤٦٦-١-٩٦٧
فاكس: ٢٣١٢١٥-١-٩٦٧

بريد إلكتروني: npcsg@y.net.ye

السيد عبد الملك عبد الرحمن التهامي
مدير عام الدراسات والبحوث
المجلس الوطني للسكان
رئاسة الوزراء

هاتف: ٢٢٨٥٨٥/٢٢٨٦٥٤-١-٩٦٧
فاكس: ٢٣١٢١٥-١-٩٦٧

بريد إلكتروني: npcsg@y.net.ye

السيدة نجلاء يحيى النعمي
مدير عام

الإدارة العامة للتنسيق والمتابعة
المجلس الوطني للسكان

هاتف: ٢٢٠٢٧٢-١-٩٦٧
فاكس: ٢٣١٢١٥-١-٩٦٧

بريد إلكتروني: alnoami307@y.net.ye

باء- الخبراء

السيدة شهيرة أسامة عبد الحميد
أستاذ مساعد، جامعة الأحفاد للنبات
ص.ب.: ١٦٧، امدرمان
هاتف: ٥٥٣٣٦٣/٥٧٣٥١٧-١١-٢٤٩
فاكس: ٥٥٣٣٦٣-١١-٢٤٩
بريد إلكتروني: shahira14@hotmail.com
womenstudiesunit@hotmail.com

السيد عبد الباسط عبد المعطي
مستشار
إدارة السياسات السكانية
جامعة الدول العربية
جمهورية مصر العربية
هاتف: ٧٣٥٤٣٠٦-٢٠٢
فاكس: ٧٣٥١٤٢٢-٢٠٢
بريد إلكتروني: abdelbasset@poplas.org

السيدة مها العدوي
مدير
برامج الصحة الإنجابية
مؤسسة فورد
جمهورية مصر العربية
هاتف: ٧٩٥٢١٢١/٧٩٧١٠٣٣-٢٠٢
فاكس: ٧٩٥٤٠١٨-٢٠٢
بريد إلكتروني: m.eladawy@fordfound.org

السيدة هبة نصار
مدير
مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية
كلية الاقتصاد
جامعة القاهرة
جمهورية مصر العربية
هاتف: ٣٤٦٣٨٦٣-٢٠٢
فاكس: ٧٩٥٧٢٩٨-٢٠٢
بريد إلكتروني: hebanas@aucegypt.edu

السيدة نجيبة عبد الله عبد الغني الشوافي
مديرة
الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة
وزارة الصحة العامة والسكان
الجمهورية اليمنية
هاتف: ٢٢١٣٤٥-١-٩٦٧
فاكس: ٢٧٤٣٠١-١-٩٦٧
بريد إلكتروني: najiba@y.net.ye

السيدة ميثاء الشامسي
نائب مدير جامعة الإمارات لشؤون البحث العلمي
جامعة الإمارات
الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٧٦٧٢٢٤٠-٣-٩٧١
فاكس: ٧٦٧٥٥٨٢-٣-٩٧١
بريد إلكتروني: malshamsi@uaeu.ac.ae

السيد أمين مدني
الممثل الإقليمي في الدول العربية
مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٩٨١٤١٤-١-٩٦١
فاكس: ٩٨١٥٢٦-١-٩٦١
بريد إلكتروني: medani@un.org

السيدة أرسولا رزق
مديرة
برنامج التمريض/كلية الصحة العامة وعلومها
جامعة البلمند
الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٥٦٢١٠٨-١-٩٦١
فاكس: ٥٦٢١١٠-١-٩٦١
بريد إلكتروني: ursula.rizk@balamand.edu.lb

السيد توفيق عسيران
رئيس
جمعية تنظيم الأسرة في لبنان
الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٣١١٩٧٨-١-٩٦١
فاكس: ٣١٨٥٧٥-١-٩٦١
بريد إلكتروني: fpaleb@inco.com.lb

السيدة حلا نوفل
أستاذة في علم السكان
معهد العلوم الاجتماعية (الفرع الأول)
الجامعة اللبنانية
الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٣٨٦٩٢٨-٣-٩٦١
فاكس: ٣٦١٣٩١-١-٩٦١
بريد إلكتروني: rizh@inco.com.lb
hala_naufal@hotmail.com

السيدة رودي (نازي) فرازانة فهيمي
مدير
مشروع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
المكتب المرجعي للسكان
الولايات المتحدة الأمريكية
هاتف: ٢٠٢-٩٣٩-٥٤٢٦
فاكس: ٢٠٢-٣٢٨-٣٩٣٧
بريد إلكتروني: roudi@prb.org

جيم - الجهات الداعية

جامعة الدول العربية

السيد خالد لوحيشي
مدير
إدارة السياسات السكانية
جمهورية مصر العربية
هاتف: ٢٠٢-٧٣٥٤٣٠٦
فاكس: ٢٠٢-٧٣٥١٤٢٢
بريد إلكتروني: louhichik@hotmail.com

السيدة غادة احمد عبد المنعم
مساعد إداري
إدارة السياسات السكانية
جمهورية مصر العربية
هاتف: ٢٠٢-٧٣٥٤٣٠٦
فاكس: ٢٠٢-٧٣٥١٤٢٢
بريد إلكتروني: admin@poplas.org

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيد عقيل عقيل
مدير
شعبة التنمية الاجتماعية
الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٩٦١-١-٩٨١٣٠١
فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥١٠

السيدة بتول شكوري
رئيس
فريق عمل السكان والتنمية
شعبة التنمية الاجتماعية
الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٩٦١-١-٩٨١٣٠١
فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥١٠
بريد إلكتروني: shakoori@un.org

صندوق الأمم المتحدة للسكان

السيد عبد العزيز فرح
مستشار إقليمي لاستراتيجيات السكان والتنمية
مكتب فريق الدعم الفني للدول العربية وأوروبا
صندوق الأمم المتحدة للسكان
المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف: ٩٦٢-٦-٥٥٣١٠٤٨
فاكس: ٩٦٢-٦-٥٥١٦٥٨٠
بريد إلكتروني: farah@cst.org.jo

السيدة أسمى قرداحي
مساعد الممثل المقيم
صندوق الأمم المتحدة للسكان
الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٩٦١-١-٩٧٨٧٤٠
فاكس: ٩٦١-١-٩٨٩٦٠٤
بريد إلكتروني: asma.kurdahi@undp.org.lb

السيد فيصل عبد القادر محمد
الممثل المقيم
صندوق الأمم المتحدة للسكان
جمهورية مصر العربية
هاتف: ٢٠٢-٥٧٧٠١١٦/٥٧٧٢٢٥٣
فاكس: ٢٠٢-٥٧٩٤٨٠٨

السيدة بتينا ماس
الممثل المقيم
صندوق الأمم المتحدة للسكان
الجمهورية اليمنية
هاتف: ٩٦٧-١-٤٤٨٧٨٠
فاكس: ٩٦٧-١-٤٤٩١٩٨
بريد إلكتروني: mass@unfpa.org

